



جهود الجزائر في دعم تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامج الدعم المقدمة من طرف هيئة الأمم

المتحدة: عينة مختارة من المؤسسات الجزائرية

**Les efforts de l'Algérie pour soutenir la réalisation du développement durable grâce aux programmes d'appui fournis par les Nations Unies : Un échantillon sélectionné des entreprises algériennes**

د. عدمان محمد \*

المدرسة العليا للتجارة،

mo\_admane@esc-alger.dz

تاريخ نشر المقال: 2020/12/30 ؛

تاريخ إرسال المقال: 2020/10/03 ؛

### الملخص

تنطلق هذه الدراسة لتلقي الضوء على دور برامج الدعم الممنوحة للجزائر من طرف هيئة الأمم المتحدة، وارتكزت بالأساس على مشروع RS MENA ومشروع MENA STAR وبرنامج SPRING، خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تبذل جهودا في نشر مبادئ التنمية المستدامة بين النسيج المؤسسي وكذا أهمية دور برامج الدعم في إدماج المؤسسات في مسار التنمية المستدامة وهذا من أجل الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة في النظام الاقتصادي، ودفعها نحو توفير وتشجيع الممارسات المسؤولة التي تؤسس لقواعد مناخ معاملات اقتصادية مبنية على الثقة والشفافية، وهذا بناء على نماذج مختارة من مؤسسات اقتصادية تعمل في السوق الجزائرية استفادت من برامج الدعم.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة، مشروع RS MENA، مشروع MENA STAR، برنامج SPRING

**تصنيف JEL:** D63, E01, H11, I31, Q56, G23, G24

### Summary;

The starting point of this study is to highlight the role of the support programs granted to Algeria by the United Nations, and is mainly based on the RS MENA project, the MENA STAR project and the SPRING program. The study concludes that Algeria is making efforts to spread the principles of sustainable development within the institutional fabric, as well as the importance of the role of support programs in the inclusion of institutions in the path of sustainable development, for the sake of the pivotal role that the institution plays in the economy, and to provide and encourage responsible practices that establish rules for the climate of economic transactions based on trust and transparency, and this on the basis of selected models of economic institutions operating in the Algerian market that have benefited from support programs.

**Key Words:** Sustainable development, RS MENA project, the MENA STAR project and the SPRING

**JEL Classification:** : D63, E01, H11, I31, Q56, G23, G24

\* الباحث الهراسل : محمد عدمان

## المقدمة

تعتبر التنمية المستدامة نموذجاً موسعاً يأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في نفس الوقت، الشيء الذي جعل حكومات الدول تسعى نحو المضي قدماً في انتهاج هذا النهج الذي كسر هيمنة النموذج المرتكز على النظرة الاقتصادية البحتة. خاصة مع تنامي المشاكل والأزمات العالمية التي نتجت عن التركيز المفرط على تحقيق وتعظيم الأرباح بشتى الطرق وكافة الوسائل. بالإضافة إلى تنامي مسألة محدودية الموارد خاصة الغير متجددة. وصولاً إلى سنة 1992 اقتنعت الحكومات والدول وكذا هيئة الأمم المتحدة بضرورة ادماج المؤسسات في برامج التنمية المستدامة وهذا من أجل الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة في النظام الاقتصادي، مثار النقاش الحالي يكمن حول دور المؤسسة في توفير وتشجيع الممارسات المسؤولة التي تؤسس لقواعد مناخ معاملات اقتصادية مبنية على الثقة والشفافية. تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أثر برامج الدعم المقدمة من طرف هيئة الأمم المتحدة والتي تهدف إلى بناء نسيج مؤسساتي يدعم مبادئ التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تطوير ممارسات حسنة تتناسب مع المهمة الرئيسية لكل مؤسسة. بالأساس ترمي هذه البرامج إلى إعداد مؤسسة نموذجية تكون عبارة عن تجارب ناجحة تتخذها المؤسسات الباقية كمثال عن السعي نحو اعتماد مبادئ التنمية المستدامة.

## تعريف التنمية المستدامة وأبعادها

يعكس النمو والتنمية التحسن المستمر للنشاط الاقتصادي، فبغض النظر عن كل الاسهامات المتنوعة التي تناولت موضوع النمو والتنمية (Malthus 1789, Ricardo 1817, Mill 1848, Keynes 1936, Harrod 1939, Domar 1947 Solow 1956, Rostow 1960, Romer 1986-1987, Barro 1988, Lucas 1990) لا يسهل المجال لذكرها ولا لحصرها، إلا أن النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها بعد الاطلاع على كل تلك الاسهامات هي أن: النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي عددي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية الكيفي الذي يمثل حالة عامة تمس مختلف القطاعات.

إذ تعرف التنمية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلية في الإنتاج. فالتنمية تغيير شامل لا ينطوي على الجانب الاقتصادي فقط وإنما يتعداه ليشمل أيضاً كلا من الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي<sup>1</sup>.

بالرغم من قوة المؤشرات الاقتصادية العالمية منذ تبني Washington consensus إلا أن الفارق يزداد اتساعاً بين الدول المتقدمة والدول النامية، رغم ظهور قوى اقتصادية جديدة كالصين وسنغافورة وتركيا والبرازيل والأرجنتين...بعبارة أخرى أكثر بساطة الأغنياء ازدادوا غنى والفقراء ازدادوا فقراً، الأمر الذي جعل الأزمة الانسانية

والبيئية مستمرتين بوتيرة لوغاريتمية وتشكلان معا أزمة اجتماعية حقيقية ترهق دول العالم، والأمر الحتمي أن هذه الأزمات ليست وليدة الصدفة، إنما هي نتاج سياسات واستراتيجيات مرتكزة على الجانب المادي فقط للتنمية، هذه السياسات التي تركز هيمنة السوق على أساس أنه المنظم الوحيد، مع التمدد اللامتناهي النطاق للسلع والخدمات، بالإضافة إلى احتكام الأفراد لمبدأ المنافسة تحت ظل تراكم رأس المال. هذا الواقع سريع التطور والتحول، يرى فيه الكثيرون أنه خارج عن مجال السيطرة، وأكبر دليل على ذلك الأزمات المتكررة (سواء أكانت اقتصادية، بيئية أو اجتماعية وحتى الصحية) التي شهدتها العالم مؤخرا، ولقد كان تفشي وانتشار جائحة COVID 19 أحسن مثال على ردة فعل العالم تجاه أزمة خطيرة مست كل الدول تقريبا، أين رأينا جنوحا وانكفاء داخليين للدول المتقدمة على حساب دول أخرى التي تُركت لمواجهة الوباء بمفردها. هنا يبدو من المنطقي طرح تساؤل مهم، هل هي بداية نهاية نموذج اقتصادي راهن؟ هذا التساؤل أصبح يتكرر كثيرا في السنوات الأخيرة.

يعتبر من المفيد قبل الشروع في الإجابة عن هذا التساؤل المطروح، التطرق إلى مفهوم الإطار النظري paradigm، إذ نجد أن Thomas Kuhn يعتبر من الكتاب الأوائل الذي أصلوا لهذا المفهوم، وهذا في كتابه The Structure of Scientific Revolutions الذي نشر سنة 1972<sup>2</sup>. يشير Thomas Kuhn إلى أن أي تغير يحصل في أي إطار نظري (Paradigme) يمر بمرحلتين مختلفتين: "الأزمة" و "الثورة"، في البداية ظهور أخطاء وانحرافات في بناء الإطار النظري وهذه هي "الأزمة"، يتبعها مباشرة فقدان لصحة أو شرعية الإطار النظري والبحث عن إطار آخر جديد، يكون أكثر موافقة لما يحيط به من قيود وهذه هي "الثورة". إذ تطرح عدة تساؤلات ملحة نظرا للأزمات المتكررة التي أنتجها الإطار النظري الحالي المتعلق بالتنمية، تدور هذه التساؤلات حول تاريخ الفكر الاقتصادي بحد ذاته والذي عرف منحنيات تصاعدية تنازلية كثيرة، الأمر الذي يستدعي إعادة تقييم وقراءة للأحداث الاقتصادية التي مرت عبر التاريخ، هناك تساؤلات أخرى تطرح حول حقيقة الفروقات الموجودة بين مفهوم النمو والتنمية.

استنادا إلى ما سبق يطرح مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم بديل وإطار نظري جديد يساعد على عدم الوصول إلى نقطة اللاعودة التي من الممكن أن يوصلنا إليها الإطار النظري الاقتصادي القائم الآن. إذ قدم أول تعريف صريح للتنمية المستدامة من طرف تقرير لجنة (Brundtland) (CMED)، أين عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"<sup>3</sup>. كما عرف UICN التنمية المستدامة على أنها "السعي نحو تحسين نمط العيش، مع احترام قدرة تحمل الأنظمة الإيكولوجية التي يرتكز عليها هذا المسعى"<sup>4</sup>.

وأقر إعلان ريو دي جانيرو سنة 1992 بأن البشر يتموضعون في قلب اهتمامات التنمية المستدامة، فلهم الحق في حياة نظيفة ومنتجة تتجانس مع البيئة. كما تم الإشارة في المبدأ الثالث: إلى ضرورة إنجاز الحق في التنمية،

حيث تحقق الحاجات التنموية والبيئية بشكل متساو لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار الإعلان كذلك في مبدئه الرابع: أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي ألا يكون بمعزل عن حماية البيئة، حيث تمثل هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.<sup>5</sup>

قدمت للتنمية المستدامة تعاريف كثيرة، كل حسب اجتهاده وزاوية تحليله للمفهوم، لكن يبقى تعريف لجنة Brundtland هو التعريف الأشمل والأكثر انتشارا في مختلف الكتابات التي تعنى بموضوع التنمية المستدامة. لكن كلها تجمع على أن الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة هو البحث عن نموذج جديد للتنمية يقع عند تقاطع ثلاثة أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. تقاطع هذه المبادئ الثلاثة ينتج لنا نموذجا جديدا للتنمية يسعى إلى إحداث تغييرات جذرية لتحسين نوعية الحياة البشرية والحفاظ على البيئة، هذا التقاطع هو نتاج لمجموعة من العلاقات المتداخلة بين هذه الأبعاد.

#### إشراك المؤسسة في نهج التنمية المستدامة

لا شك من أن الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة في النظام الاقتصادي أصبح أمرا واضحا، مثار النقاش الحالي يكمن حول دور المؤسسة في توفير وتشجيع الممارسات المسؤولة التي تؤسس لقواعد مناخ معاملات اقتصادية مبنية على الثقة والشفافية، وكذا تفعيل دور الرأس مال البشري وإعطائه دوره المناط به، كل هذا في ظل مناخ اقتصادي عالمي مضطرب تغلب عليه المتناقضات. ولعل من بين أبرز الأسباب التي من الممكن أن تجعل المؤسسة تنتهج نهج التنمية المستدامة هي ما ذكره كل من Widloecher & Querne<sup>6</sup>:

- القدرة على مواصلة خلق القيمة، فحماية البيئة وخدمة المجتمع تقع ضمن إطار مصلحة المؤسسة، الشيء الذي يضمن بقاءها واستمرارها في السوق.

- تحسين الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة، فحسب الكاتبين يوجد علاقة طردية بين أداء المؤسسة والتنمية المستدامة، لهذا على المؤسسة الاقتناع بهذا المفهوم والالتزام به وتطبيقه بطريقة ذكية.

هذا بالأساس ما يسعى إليه Pacte mondial، الذي يكرس دور المؤسسة ويمنحها شرعية الوجود في المحيط الذي تنشط فيه. إذ كان أول ظهور Pacte mondial في 31 جانفي 1999، أين يتعلق بالالتزام المؤسسة بتكييف نشاطها واستراتيجيتها مع 10 مبادئ متفق عليها عالميا، تتمثل في حقوق الإنسان، العمل، البيئة ومحاربة الفساد. إذ يهدف أساسا إلى:<sup>7</sup>

- دفع وإقناع المؤسسات بضرورة تكييف نشاطاتها مع المبادئ العالمية الواردة في نصوص هيئة الأمم المتحدة.
- تعبئة وتكثيف الجهود للعمل على تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة، وخاصة ما يتعلق بأهداف مشروع الألفية للتنمية حول العالم.(Agenda 21)
- تهدف هيئة الأمم المتحدة من خلال Pacte mondial إلى توسيع دائرة تبني مبادئ التنمية المستدامة، وهذا بإشراك المؤسسات ودعمها في نهج التنمية المستدامة، في سبيل الوصول إلى تحقيق حلول عملية على أرض الواقع، من خلال مبادرة ذات طابع كلي وجزئي في نفس الوقت. تجدر الإشارة هنا إلى الطبيعة التي يتصف بها Pacte mondial، إذا فقد هذا الأخير خاصية الإلزامية، أين يعتبر اشراك المؤسسة في هذا النهج العالمي أمرا اختياريا وعفويا يرجع إلى تقديرات المؤسسة لكن ينبه Pacte mondial على أن انتهاج هذا المسار العالمي يعود على المؤسسات بعدة فوائد توردها وثائق الأمم المتحدة كالتالي:<sup>8</sup>
- تسمح بتبني إطار عالمي معترف به من أجل إعداد وتطبيق والتعريف بالسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية.
- تقاسم الخبرات والتجارب الناجحة وكذا الطرق والممارسات المبتكرة التي تسمح بإيجاد حلول عملية للتحديات التي يواجهها مسار التنمية المستدامة على أرض الواقع.
- الانضمام إلى Pacte mondial يسمح بتوفير حلول عملية ذات طابع مستدام وهذا بالتعاون مع مختلف الشركاء من الهيئات الرسمية وغير الرسمية في العالم.
- يسمح Pacte mondial للمؤسسة بالولوج إلى قاعدة المعلومات والتجارب للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة والتنمية بصفة عامة.
- أمام هذا يختلف رد فعل المؤسسات تجاه مشروع التنمية المستدامة يختلف باختلاف طبيعتها، حيث قسم كل من Asselineau & Lechalard المؤسسات إلى أربعة أنواع:<sup>9</sup>
- المؤسسات المؤهلة مسبقا: والتي تلعب دورا رياديا، فأصل نشأتها ارتكز على الأفكار التي ساهمت في ظهور مفهوم التنمية المستدامة، وعليه تكون سباقة لاعتماد مفهوم التنمية المستدامة.

المؤسسات المؤيدة: والتي تقتبس من تجربة المؤسسات الرائدة، لكن لا تقوم بإدماج كلي لمفاهيم التنمية المستدامة، ويرجع هذا إلى طبيعة نشاطها الصناعي الذي يصعب مهمة تطبيق التنمية المستدامة في نشاطها.

المؤسسات الانتهازية: التي تستخدم التنمية المستدامة كإشهار في سبيل تلميع صورتها في السوق وأمام الأطراف ذات المصلحة.

المؤسسات الراقضة (العنيدة): والتي لا تقوم باعتماد التنمية المستدامة إلا إذا تم فرضها عليها من قبل قوانين رسمية صادرة عن الجهات المعنية، هذه المؤسسات لا تدرك الفرص الموجودة في السوق والكامنة وراء اعتماد التنمية المستدامة .

#### الإطار القانوني والتنظيمي للتنمية المستدامة في الجزائر

شاركت الجزائر منذ بداية انعقاد مؤتمرات هيئة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة وكذا قضايا البيئة في الجهد الجماعي للسعي نحو تحقيق مختلف الاتفاقيات التي اعتمدها المجتمع الدولي تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة وبالخصوص هيئة التنمية المستدامة. وهذا بهدف تعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

فلقد عرفت العقود الأخيرة ازدياد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية للتغلب على الاحتياجات المتزايدة، في الوقت ذاته الذي تشدد فيه آثار العولمة والتحديات المناخية، الأمر الذي أصبح مثار قلق شديد للمجتمع الدولي.

على غرار دول شمال إفريقيا، تواجه الجزائر العديد من التحديات البيئية، ويشكل تغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي والتصحر تهديدات حقيقية للتنمية المستدامة. إذ تتطلب هذه التحديات تكاتف الجهود على المستوى الوطني والإقليمي للعمل على الحد منها. تنشغل الجزائر بقضايا متعددة، فقضايا البيئة والعدالة الاجتماعية والحد من الفقر والحفاظ على التنوع الإيكولوجي وتحسين الحوكمة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية...، تنصب كلها ضمن محور الاهتمام عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مفهوم التنمية المستدامة. لذا فإن الجزائر حققت عدة إنجازات في هذا الإطار، كما أنها أطلقت عدة مشاريع تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة نذكر منها ما يلي<sup>10</sup>:

#### 1- على المستوى التشريعي والتنظيمي

العديد مما يسى قوانين الجيل الثاني للتنمية المستدامة ومنها:

- القانون رقم 10-03 المؤرخ 19 يوليو 2003 بشأن حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة.

- القانون رقم 19-01 المؤرخ 2001/12/12 بشأن إدارة النفايات ومراقبتها والتخلص منها.
- القانون رقم 02-02 المؤرخ 5 شباط / فبراير 2002 بشأن حماية وتنمية الساحل.
- القانون رقم 02-11 المؤرخ 17 فبراير 2011 بشأن المناطق المحمية في سياق التنمية المستدامة.

## 2- السياسات القطاعية

استندت الجزائر في تمويلها للسياسات القطاعية على الضريبة الجديدة التي فرضتها والقائمة على مبدأ تغريم الملوث (الملوث/الدافع)، وهذا من أجل تشجيع المزيد من السلوك الصديق للبيئة ومن خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، شملت هذه السياسات القطاعية مجالات متعددة نذكر منها: التعليم والوعي البيئي، الحفاظ على المياه وحفظها، الحفاظ على التربة والغابات، التنمية الريفية، مكافحة التلوث الصناعي، ...

## 3- تدعيم المؤسسات العاملة في مجال التنمية المستدامة

أنشأت الجزائر العديد من المؤسسات العاملة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للنفايات، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف، مركز تنمية الموارد البيولوجية، كليات التربية المائية .....

## 4- الاستثمارات

قدمت الجزائر تمويلا كبيرا في إطار برنامج التعافي الاقتصادي وكذا برامج دعم النمو، أشار التقرير كمثل إلى برنامج 2012-2014، الذي اعتبره جزءا مهما من نهج التنمية المستدامة، إذ يعزز النهج المشترك بين القطاعات والمشاركة في تخطيط وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، وكذا من إدارة القضايا المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي.

## 5- البيئة

التزمت الجزائر بإعداد استراتيجية بيئية وطنية ترجمتها على شكل خطط عمل بيئية، نذكر مثلا برنامج العمل الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة PANE-DD.

## 6- الحقوق القاعدية للعمال

صادقت الجزائر على 59 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك ثمانية اتفاقيات أساسية وهي:

- اتفاقية العمل الجبري (رقم 29).
- اتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم 98).
- اتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق النقابي (رقم 87).
- اتفاقية الأجر المتساوي (رقم 100).
- الاتفاقية بشأن إلغاء الأعمال الشاقة (رقم 105).
- اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة (رقم 111).
- اتفاقية السن الأدنى للعمل (رقم 138).
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم 182).

#### المشاريع الدولية الداعمة للتنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر المؤسسة العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي (EPIC) Etablissement public à caractère industriel et commercial المسؤولة عن إعداد ونشر معايير الجودة الجزائرية، كما تسهر أيضا على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها، في مجالات التقييس والجودة.

بالإضافة إلى المؤسسة سابقة الذكر فإن IANOR تعتبر الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز وتطوير ISO 26000 في الجزائر.

كما تتوفر الجزائر كذلك على لجنة توجيهية وطنية (CPN) comité de pilotage national، تجتمع هذه اللجنة بشكل منتظم من أجل تقييم ومراجعة مستوى التقدم والإنجاز وكذا دراسة التقارير حول مشاريع ISO 26000 في الجزائر، إذ يعتبر CPN ذا أهمية في تكييف مشروع ISO 26000 وفق الواقع الموجود وكذا إعطائه الصبغة الجزائرية التي تكسب المشروع خصائص السوق المحلية.

#### 1- مشروع RS MENA<sup>11</sup>

يهدف مشروع RS MENA الذي تدعنه Organisation internationale de normalisation (ISO) وتموله الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية l'Agence suédoise de coopération et de développement

الدعم المقدمة من طرف بيئة الأمم المتحدة..... (ص ص 29-46)

international (Sida) إلى تشجيع اعتماد وتطبيق ISO 26000 وترسيخ مبدأ المسؤولية البيئية والاجتماعية وهذا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ويستهدف 8 دول تجريبية: الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس، كما يغطي سلسلة من الاجراءات الرامية إلى إنشاء فريق من الخبراء الوطنيين في الإقليم. تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيسي للمشروع هو بناء القدرة على العمل من خلال الاعتماد على توجيهات الهيئات الوطنية للمعايير. ومن بين النتائج المسجلة من خلال هذا المشروع نذكر ما يلي:

- تدريب 109 خبير معتمد في معيار ISO26000.
- 91 مؤسسة رائدة في ISO26000 في المنطقة.
- إعداد ميكانيزم لتبادل الخبرات والمهارات فيما يخص المسؤولية البيئية والاجتماعية في المنطقة.
- يشرف على مشروع RS MENA في الجزائر وكالة IANOR، امتد المشروع على مدى أربعة سنوات، على مرحلتين، الأولى في سنة 2011، المرحلة الثانية امتدت من سنة 2012 إلى غاية 2014، إذ يهدف إلى:
- تسجيل الجهات الفاعلة في النهج الإقليمي المتبع في أغلب دول العالم.
- وضع توصيات تخص المسؤولية البيئية والاجتماعية تتماشى وتنسجم مع نهج التنمية المستدامة.
- التوقع والتحضير للتطبيق المستقبلي لنظام مرجعي عالمي.
- من المفيد الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المؤسسات الجزائرية منخرطة في مشروع RS MENA نذكرها كالتالي:

جدول 1: المؤسسات المشاركة في مشروع RS MENA

NCA ROUIBA (nouvelle conserverie algérienne)	2011
CETIM (centre d'études et de services technologiques de l'industrie des matériaux de construction)	
ENAC (entreprise nationale de canalisation)	
SASACE (société algérienne de sacs enduits)	2012
ETRHB	
groupe SAIDAL	2013

<p>SEAAL (société des eaux et de l'assainissement d'Alger)</p> <p>COSIDER ALREM</p> <p>SOCOTHYD</p> <p>CTTP (organisme national de contrôle technique des travaux publics)</p> <p>ENSM (école nationale supérieure de management d'Alger)</p> <p>HYDRO AMENAGEMENT (entreprise nationale des aménagements hydrauliques) ;</p>	
<p>MULTICATERING</p> <p>AMIMER ENERGIE</p> <p>ORIFLAME</p> <p>NAFTAL/ branche carburant</p>	2014

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على المعلومات الواردة على موقع المعهد الجزائري للتقييس IANOR.DZ

## 2- مشروع MENA STAR<sup>12</sup>

يمتد مشروع MENA STAR على مدى أربع سنوات وهذا لدعم التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، إذ يتم تمويله من قبل الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية l'Agence suédoise de coopération et de développement international (Sida) تحت إشراف ISO، يهدف مشروع MENA STAR إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- دعم وتعزيز المشاركة في التجارة الدولية من خلال الرفع من مستوى الأداء الموجه للتصدير وكذا القدرة التنافسية، لا سيما عن طريق تعزيز الهيئة الوطنية للمعايير l'organisme national de normalisation (ONN) وكذا الهيئات التنظيمية فضلا عن هيئات ترويج التجارة.

- تشجيع القطاع الخاص وكذا الأطراف ذات المصلحة على استخدام المعايير الدولية ذات الصلة والتي يمكن أن تدعم التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالطاقة والبيئة وإدارة المياه. تم في هذا الإطار اختيار IANOR للاستفادة من هذا المشروع وكذا المساعدة في تعزيز هذه الأنشطة المؤسسية، الأمر الذي سيحسن من أدائها وكذا التخطيط لتوسيع مجال عملها ليشمل مشاركة أفضل في مجال توحيد المعايير

مجلة الأصاله للدراسات والبحوث \_\_\_\_\_ جهود الجزائر في دعم تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامج

الدعم المقدمة من طرف بيئه الأمم المتحدة..... (ص ص 29-46)

الدولية. تجدر الإشارة إلى أن مشروع MENA STAR يركز على تنفيذ معايير ISO ويساعد على زيادة الوعي بالفرص التي يمكن أن يجلبها تطبيق هذه المعايير على المستوى الوطني:

جدول 2: المعايير التي يدعمها مشروع MENA STAR

ISO 14040 و ISO 14044 لتحليل دورة الحياة	البيئة
ISO/TS 14067 للتحديد الكمي للبصمة الكربونية للمنتجات	
ISO 14046 والمعيار المستقبلي ISO/TR 14073 بشأن البصمة المائية	المياه
ISO 50001 و ISO 50006 لتحسين إدارة الطاقة	الطاقة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات الواردة على موقع RSE ALGERIE

### 3- برنامج Spring<sup>13</sup>

يسعى هذا البرنامج إلى المساهمة في تنفيذ المبادرات المتخذة والإجراءات التي تسهلها الحكومة من أجل الانفتاح نحو حكم ديموقراطي أكثر تشاركية وشمولية في الجزائر. حيث يعرف برنامج Spring الحوكمة على أنها مجموعة التدابير والقواعد ونظم المعلومات واتخاذ القرار وكذا الهيئات الرقابية التي تضمن الأداء السليم والتحكم في الدولة والمنظمة. كما أن برنامج Spring يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

الحوكمة السياسية

- تعزيز الحكم الديموقراطي.
- محاربة الفساد.
- تكريس تطبيق القانون والعدالة.

الحوكمة الاقتصادية

- الإدارة المالية العامة.
- التركيز على سياسة الموازنات.
- تكريس مواطنة المؤسسة ومسؤوليتها تجاه المجتمع.

التشخيص و خطة العمل

- إعداد خرائط للأطراف ذات المصلحة وربطهم بعمليات المؤسسة.
- وضع سلم أولويات لقضايا المجتمع والبيئة.
- خطة عمل لرصد مستوى تقدم تحكم المؤسسات في معيار ISO 26000.

### نماذج عن تطبيق المسؤولية البيئية والاجتماعية في الجزائر

نعرض في هذه النقطة أهم النماذج التي تم الاطلاع عليها في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر.

#### 1- دراسة عن التأثير المتبادل بين اعتماد مسار المسؤولية البيئية والاجتماعية والأداء المالي والاقتصادي-مؤسسة SASACE نموذجا<sup>14</sup>

تعتبر SASACE مؤسسة متوسطة يعمل بها 220 موظف، رأس مالها يقدر بـ 490 مليون دج يتركز نشاطها في القطاع الصناعي.

تم اقتراح SASACE من قبل المعهد الجزائري للتقييس IANOR على أساس أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمشاركة في مشروع RS MENA والذي يهدف إلى تعزيز ISO26000 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أجل إنشاء مؤسسات مؤطرة وخبيرة في هذا المجال وهذا في ثمانية بلدان رائدة في سبيل توجيه وتطبيق هذا المعيار، استجابت SASACE في أكتوبر سنة 2012 وانضمت للمشروع.

أنشأت SASACE لجنة توجيهية مسؤولة عن نشر ومراقبة وقياس أداء نهج المسؤولية البيئية والاجتماعية، تمثلت مهمتها الأولى في إجراء تقييم ذاتي للجانب البيئي والاجتماعي، وهي خطوة ضرورية للشروع في تطبيق أي مشروع يمس نظام الإدارة في أي مؤسسة، حضرت SASACE في نهاية عملية التقييم خطة عمل تسلط الضوء على كيفية نشر النهج ومجالات تحسين المؤسسة. ومن الطبيعي أن تبدأ هذه العملية من خلال مراجعة استراتيجيتها وسياساتها العامة، وهذا من خلال دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وهذا من خلال عملية نشر منهجية من أعلى هرم المؤسسة إلى أسفل.

تم تقسيم هذه المحاور الإرشادية إلى أهداف ومؤشرات لتحديد الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسة، بعد عامين من تطبيق نظام إدارة يستند إلى الأبعاد الثلاثة للمسؤولية البيئية والاجتماعية، أرادت SASACE تقييم تطور أدائها البيئي والاجتماعي، وكذا تأثير هذا التغيير الحاصل في عامين على الأداء الاقتصادي والصناعي.

على أساس النتائج التي تم الحصول عليها، يبدو أن الأداء الاقتصادي الجيد لـ SASACE (النتائج من 2010 إلى 2012) كان له تأثير إيجابي على تنفيذ نهج المسؤولية البيئية والاجتماعية.

وفي الواقع، يتطلب هذا النهج توفير موارد بشرية ومالية كبيرة لتنفيذها وصيانتها وضمان ديناميكية التحسين المستمر.

ساعد هذا الاستثمار المسؤول، بدوره، على الحفاظ على الأداء المالي للمؤسسة وتحسينه بشكل كبير. وبالفعل، فإن الإجراءات المتخذة في مجال الإدارة الأخلاقية والمسؤولية، وتحسين المناخ الاجتماعي من خلال التحفيز وإشراك الموظفين، والبيئة، وعلى وجه التحديد في مجال مراقبة الموارد غير المتجددة، كانت الأسس الرئيسية لهذا التطور الإيجابي. في نهاية هذا التحليل، تمكنا من تأكيد التأثير المتبادل المنفعة بين الأداء المستدام والأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة.

## 2- التغطية الصحية والاجتماعية التكميلية للموظفين-مؤسسة DANONE نموذج<sup>15</sup>

مؤسسة DANONE الجزائر، مؤسسة متخصصة في قطاع الصناعات الغذائية، يبلغ رقم أعمالها 14 مليار دينار، توظف 860 موظف.

تمثل الصحة تحديا كبيرا لمجموعة DANONE لهذا التزمت بتوفير التغطية الطبية والاجتماعية لجميع موظفيها. كما أطلقت برنامج DAN'CARES سنة 2009.

تمت مناقشة هذا البرنامج مع الاتحاد الدولي لعمال الغذاء (Union Internationale des Travailleurs de l'Alimentation)، وتم إبرام اتفاق شراكة سنة 2011 مع هذه المنظمة التي تهتم بقضايا السلامة المهنية لمنع الحوادث في العمل والتعرض للأمراض المهنية، ولجعل التزاماتها تجاه المستهلكين والعمال في المؤسسة متسقة، حددت المؤسسة لنفسها هدف تغطية موظفيها على النحو الأمثل من حيث غطاء الضمان الاجتماعي (الإعاقة، والموت، والصحة، والأمومة).

في الجزائر، تلتزم المؤسسة بتعزيز التغطية الصحية لموظفي DANONE وعائلاتهم من خلال استكمال التأمين الاجتماعي القانوني المعمول به. وهكذا، تقدم دانون تغطية صحية أفضل بفضل:

- ارتفاع سقف السداد لبعض المخاطر (الصيدلية، والعلاج في المستشفيات، والأمومة، وطب العيون، ورعاية الأسنان، وما إلى ذلك).
- معالجة أسرع للملفات.

أفضى الحوار الذي عقدته مؤسسة DANONE مع الأطراف ذات المصلحة ومن بينهم ممثلو الموظفين والنقابات... الخ إلى أن يتكون الغطاء الإضافي بالإضافة إلى الغطاء القانوني الإجباري من:

- تسديد الجزء من النفقات الطبية التي لم تعوضه CNAS (Caisse Nationale des Assurances Sociales)
  - تغطية الخدمات الطبية التي لا تغطيها CNAS، مثل بعض العمليات الجراحية.
  - تمويل علاوات بمعدلات ثابتة لأحداث مثل الختان والزيجات والولادات والوفيات...
  - تمويل تأمين على الحياة يسمح بدفع قسط للمستفيدين في حالة الوفاة أو العجز عن العمل.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عقدت مؤسسة DANONE اتفاقيات مع مؤسسات متخصصة، الأولى لإدارة تكاليف النفقات الطبية GRAS SAVOYE والثانية لإدارة التأمين على الحياة MACIR VIE. إذ بلغ متوسط حجم ما يتم توفيره شهريا 1.2 مليون دينار وفق التقسيم الموالي:

المؤسسة: 55%

الموظفون: 25%

لجنة المشاركة: 20%

تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع انطلق بـ 420 موظف في جانفي 2012 وارتفع عدد الموظفين المنخرطين إلى 660 موظف في الثلاثي الأول من سنة 2013، مع التذكير بأن مؤسسة DANONE توظف 860 عاملاً.

### 3- تمكين المرأة العاملة من خلال إنشاء دار حضانه-مؤسسة LAFARGE نموذجاً<sup>16</sup>

لاحظت مؤسسة LAFARGE أن 40% من النساء العاملات في الجزائر يعتبرن أمهات، 50% منهن لديهن أطفال صغار لم يبلغوا سن التمدرس بعد، ولهذا من أجل السماح لموظفيها بالقدوم إلى العمل وتمكينهم من القيام بوظائفهم بكل أريحية دون التفكير بمشكل رعاية الأطفال، قامت مؤسسة LAFARGE بدعم الشركاء المحليين من أجل افتتاح دور حضانه بالقرب من مواقع العمل.

اعتمدت هذه المبادرة على إرادة مزدوجة، فمثلاً قدمت مؤسسة LAFARGE فرصة لأرملة أحد الموظفين لإنشاء نشاط مجز من أجل الحصول على داخل دائم ومنحها الاستقلالية المالية، من ناحية أخرى السماح للموظفين برعاية أطفالهم وفقاً لمعايير السلامة الدولية لمجموعة LAFARGE.

## الدعم المقدمة من طرف بيئة الأمم المتحدة..... (ص ص 29-46)

يتم تطوير هذا المشروع في إطار شراكة بين ثلاثة ممثلين هم مؤسسة LAFARGE SACS وجمعية البراءة للطفولة السعيدة وكذا أرملة الموظف. كل طرف من بين هؤلاء الأطراف الثلاثة يقدم مساهمة أساسية في العملية:

- مؤسسة LAFARGE SACS تعنى بالأعمال التي تحترم المعايير الدولية للمجموعة فيما يتعلق بالسلامة والمعدات التي تشكل الحضانة وتأجير المباني لمدة عامين.
  - جمعية البراءة للطفولة السعيدة والتي تحوز على موافقة الجهات الرقابية تساعد المدير الاستقبلي للحضانة خلال السنوات الأولى وترافقها في جهودها للحصول على التراخيص واللائحة اللازمة.
  - تضمن أرملة الموظف الإدارة المشتركة للحضانة خلال السنوات الأولى، ثم ستتم إدارتها بشكل مستقل.
- كما تضمن كذلك مؤسسة LAFARGE ومن خلال مكتب الخدمات الاجتماعية تغطية جزء من رسوم الاشتراك في الحضانة لموظفيها.

بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم "حصص للسلامة العامة" في الحضانة لصالح الأطفال من قبل موظفين متطوعين، تهدف هذه الحصص إلى التوعية والتثقيف في مواضيع الصحة والسلامة العامة، التغذية، منع الحوادث المنزلية، السلامة على الطرقات... الخ

تم افتتاح دار الحضانة الذي يتسع لـ 200 طفل ويضمن 8 مراكز شغل مباشرة، كما يتم العمل على افتتاح دارين للحضانة إحداهما بولاية مسيلة بالتعاون من جمعية محلية.

## الخاتمة

تطرفت الدراسة إلى مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم يحاول أن يفتح آفاقا جديدا، أخذا بعين الاعتبار كلا من الجانب الاجتماعي والبيئي. كما أشارت إلى Pacte Mondial والذي يسعى إلى توسيع دائرة تبني مبادئ التنمية المستدامة، وهذا بإشراك المؤسسات ودعمها في نهج اعتماد مبادئ التنمية المستدامة، في سبيل الوصول إلى تحقيق حلول عملية على أرض الواقع، من خلال مبادرة ذات طابع كلي وجزئي في نفس الوقت، باعتبار الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة في المنظومة الاقتصادية. بالإضافة إلى البحث في أثر برامج الدعم التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة من خلال التطرق إلى 03 مشاريع استهدفت منطقة MENA وهي مشروع RS MENA ومشروع MENA STAR وبرنامج SPRING، أين عمدت الدراسة إلى انتقاء ثلاثة نماذج من مؤسسات تعمل في السوق الجزائري، من خلال البحث في الممارسات الحسنة التي اعتمدها بعد تلقي برامج الدعم التي تهدف إلى نشر مبادئ

مجلة الأصاله للدراسات والبحوث \_\_\_\_\_ جهود الجزائر في دعم تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامج

الدعم المقدمة من طرف بيئه الأمم المتحدة.....(ص ص 29-46)

التنمية المستدامة بين المؤسسات الجزائرية، وهذا من أجل تجهيز نخبة من المؤسسات الداعمة للتنمية المستدامة وجعلها نموذجا تقتدي به باقي المؤسسات.

## المراجع

1 فوزي عبد الرزاق، كاتبة بوروية، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق، المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف-الجزائر، 7-8 أفريل 2008، ص03.

2 Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, Ed. *Foundations of the unity of science*, *International Encyclopedia of Unified Science*, University of Chicago, Second Edition, Enlarged, USA, 1970.

3 *La Commission Mondiale sur l'Environnement et le Développement (Commission Brundtland), Rapport Brundtland « Notre avenir à tous », 1987.*

4 *Union Internationale pour la Conservation de la Nature*, [www.iucn.org/fr/](http://www.iucn.org/fr/).

5 *Assemblée générale des Nations Unies, Déclaration de Rio sur l'environnement et le développement*, A/conf.151/26 (Vol.1), 12 Août 1992.

6 Patrick Widloecher & Isabelle Querne, *Le guide du développement durable en entreprise*, Ed. d'Organisation, Paris, 2009, p25, p26.

7 Nations Unie, *L'entreprise citoyenne dans l'économie mondiale*, Publication du Bureau du Pacte mondial des Nations Unie, octobre 2008, New York, USA, p03.

8 Nations Unie, *L'entreprise citoyenne dans l'économie mondiale*, Opcit, p04.

9 Alexandre Asselineau & Anne Cromarias, *La vision stratégique, outil du développement durable*, 2<sup>ème</sup> Université Réalité et Prospectives du développement durable Clermont, France, Octobre 2010, p 130.

10 RSE.ALGERIE, <http://www.rsealgerie.org/fr/presentation-6.html>, dernière consultation : le 17/03/2018 à 05:45.

11 Organisation internationale de normalisation, <https://www.iso.org/fr/iso-sr-mena.html>, dernière consultation : le 17/03/2018 à 8 :10.

12 RSE.ALGERIE, *Projet MENA STAR*, <http://www.rsealgerie.org/fr/presentation-6.html>, dernière consultation : le 17/03/2018 à 09: 00.

13 Site officiel de l'Union européenne, [https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/877/projets-en-alg%C3%A9rie\\_fr](https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/877/projets-en-alg%C3%A9rie_fr), dernière consultation : le 17/03/2018 à 09:45.

14 [http://www.rsealgerie.org/fr/24-impact\\_de\\_la\\_rse\\_sur\\_notre\\_performance\\_economique-4.html](http://www.rsealgerie.org/fr/24-impact_de_la_rse_sur_notre_performance_economique-4.html), dernière consultation : le 18/03/2018 à 10.00.

15 [http://www.rsealgerie.org/fr/24-impact\\_de\\_la\\_rse\\_sur\\_notre\\_performance\\_economique-4.html](http://www.rsealgerie.org/fr/24-impact_de_la_rse_sur_notre_performance_economique-4.html), dernière consultation : le 18/03/2018 à 10.00.

مجلة الأصاله للدراسات والبحوث \_\_\_\_\_ جهود الجزائر في دعم تحقيق التنمية المستدامة من خلال برامج

الدعم المقدمة من طرف بيئة الأمم المتحدة..... (ص ص 29-46)

16[http://www.rsealgerie.org/fr/19autonomisation\\_des\\_femmes\\_par\\_la\\_creation\\_d\\_une\\_creche\\_d\\_entreprise-4.html](http://www.rsealgerie.org/fr/19autonomisation_des_femmes_par_la_creation_d_une_creche_d_entreprise-4.html), dernière consultation : le 18/03/2018 à 11.15.